

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٤

صادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٦

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبى وتحديد الأرباح وتعديلاته :

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٨١ لسنة ١٩٩٩ باختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ فى شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها وتعديلاته :

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣ بتوزيع سلع مدعمة إضافية على بطاقات التموين :

وعلى موافقة لجنة التموين العليا :

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار :

قرار:

(المادة الأولى)

يصرف للمواطنين المقيدين ببطاقات التموين سواء البطاقات ذات الدعم الكلى أو الجزئى المعول بها حالياً ومن خلال البدالين التموينيين اعتباراً من شهر مايو ٢٠٠٤ المقررات الآتية :

واحد كيلو أرز للفرد بحد أقصى ٤ كيلو للبطاقة بسعر جنيه واحد للكيلو .

واحد كيلو مكرونة للفرد بحد أقصى ٤ كيلو للبطاقة بسعر ١,٥ جنيه للكيلو .

نصف كيلو زيت طعام للفرد بعد أقصى ٢ كيلو للبطاقة بسعر ٣٥ جنيه للкиلو .

نصف كيلو عدس للفرد بعد أقصى ٢ كيلو للبطاقة بسعر ٣ جنيهات للкиلو .

نصف كيلو فول للفرد بعد أقصى ٢ كيلو للبطاقة بسعر ٢ جنيه للкиلو .

علبة مسلى نباتي زنة ٢ كيلو للبطاقة بسعر ٩ جنيهات للعلبة .

٥ جرام شاي للفرد بسعر ٦٥ قرشاً طبقاً لأعداد الأفراد المقيدين بالبطاقة .

(المادة الثانية)

تقوم مديرية التموين والتجارة الداخلية بجميع محافظات الجمهورية ومدينة الأقصر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما يلى :

١ - حصر جهات صرف السلع التموينية لأصحاب البطاقات التموينية التابعين للمديرية ودراسة السعات التخزينية لدى كل منهم وإمكانياتهم المالية لصرف مجموعة السلع المدعمة الإضافية الجديدة بالإضافة إلى سلعتي السكر والزيت التمويني اللتان يتم توزيعهما حالياً .

وفي حالة تعذر قيام أي من جهات صرف المواد التموينية لأصحاب البطاقات بهذه المهمة يتم فتح باب اعتماد بديلين تموينيين جدد أو التنسيق مع شركات الجملة أو المجمعات الاستهلاكية التابعة لقطاع الأعمال العام بدائرة المحافظة لفتح فروع جديدة لصرف السلع التموينية الأساسية والإضافية على البطاقات التموينية .

على أن يتم موافاة الوزارة (قطاع الرقابة والتوزيع) بنتيجة تلك الدراسة بصفة عاجلة في موعد أقصاه الخامس والعشرون من شهر مارس ٢٠٠٤ مع اعتبار هذا الموضوع هاماً وعاجلاً .

- ٢ - تطبيق نظام المحاسبة التموينية المعمول به حالياً بالنسبة لسلعتي السكر والزيت التموينيين على مجموعة السلع المدعمة الإضافية الجديدة ، وذلك على النحو التالي :
- (أ) على مكاتب التموين إمساك سجل ربط ومحاسبة للسلع الإضافية مرقم الصفحات ومختوم ومعتمد من أول صفحة إلى آخر صفحة ويعتبر رئيس المكتب مسؤولاً عما يدون به من بيانات ويحتفظ به في مقر العمل يتم فيه إجراء المحاسبة الشهرية للبدالين التموينيين .
- (ب) تقدم إخطارات المحاسبة الشهرية من جهات الصرف لهذه السلع المدعمة الإضافية إلى مكاتب التموين التابعين لها يوضح بها الكميات الموزعة خلال الشهر السابق والكميات المتبقية وأسماء أصحاب البطاقات الذين لم يتسلموا مقرراتهم للسلع المدعمة الإضافية وأرقام بطاقاتهم وعدد أفرادها والكميات المقررة لكل منهم ، ويجب أن تكون البيانات المدونة بالإخطار مطابقة للبيانات المدونة بالسجلات والرصيد الفعلى من المواد التموينية ، وذلك خلال الأسبوع الأول من الشهر التالي لشهر الصرف ويتم تحصيل فروق الأسعار من التجار عن الكميات التي لم توزع والمستولى عليها من التاجر بدون وجه حق على أن تتحسب هذه الفروق على أساس الفرق ما بين سعر التسليم المدعم وسعر السوق لهذه السلع أو التكلفة أيهما أكبر ، هذا فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القانونية ضد هذا التاجر .
- (ج) يحظر على الأفراد العبث ببيانات نموذج صرف السلع الإضافية المدعمة بالبطاقات ، وتقام محاسبة الأفراد على فروق الأسعار للكميات المستولى عليها بدون وجه حق ، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القانونية إذا تضمن الوضع مخالفات قانونية معاقب عليها قانوناً .

(د) على مكاتب التموين إمساك سجل لمحاسبة فروع شركة الجملة يتم فيه إجراء محاسبة شهرية لفروع الجملة عن الكميات المنصرفة لكل البدالين بدائرة كل مكتب طبقاً للكشوف المرسلة من مكاتب التموين إلى الفروع وكذا الوارد والرصيد المتبقى في نهاية الشهر .

(ه) على فروع شركتي الجملة تقديم إخطارات المحاسبة الشهرية إلى مكاتب التموين خلال الأسبوع الأول من الشهر التالي لشهر الصرف موضحاً بها كميات السلع المدعمة الإضافية المنصرفة للبدالين التموينيين بدائرة كل مكتب وكذا الوارد منها خلال الشهر والرصيد المتبقى في نهاية الشهر .

٣ - على الجهات التي تتسلم السلع المدعمة الإضافية إمساك سجل صرف لتلك السلع مع ترقيم صفحات هذا السجل وختمه بخاتم مكتب التموين المختص قبل إثبات البيانات ويتم التأشير بكل خانة أمام السلع المدعمة الإضافية التي تسلمها المواطن وتاريخ الصرف كما يتم التوقيع من المواطن بما يفيد الصرف في خانة التوقيع ويتم التأشير من البدال التمويني على نموذج صرف السلع المدعمة الإضافية المرفق بالبطاقة بما يفيد الصرف وتاريخه . وفي حالة عدم الصرف لأى من السلع المدعمة الإضافية تترك الخانة المخصصة لها خالية بنموذج صرف السلع الإضافية المدعمة بالبطاقة وكذا يسجل البدال التمويني .

٤ - يرفق بالبطاقة التموينية نموذج صرف السلع الإضافية المدعمة والجارى توزيعه على مديريات التموين لبياناته بمعرفة مكاتب التموين واعتماده وختمه وتوزيعه على المواطنين من خلال البدال التمويني ويعتبر هذا النموذج جزءاً لا يتجزأ من البطاقة التموينية .

٥ - على الجهات المرخص لها في صرف المقررات الأصلية والإضافية للبطاقات التموينية الإعلان في مكان ظاهر عن وصول المقررات بنوعيها وكمياتها المقررة لكل بطاقة وفقاً لعدد الأفراد وأسعارها وإجمالي القيمة المطلوبة من كل بطاقة تموينية حسب عدد أفرادها .

- ٦ - على فروع شركتي الجملة إمساك سجل صرف هذه السلع الإضافية يتم التوقيع به من البدال التمويني بما يفيد الصرف للكميات المحددة بمعرفة مكاتب التموين ويختم ويرقم ، على أن يتم تقديمها لمراجعته بمكتب التموين من يوم ١ إلى ٧ من الشهر التالي لشهر الصرف .
- ٧ - تقوم مديريات التموين بإجراء محاسبة شهرية شاملة لجميع فروع شركتي الجملة بدائرة المحافظة شاملة السلع الإضافية وإرسالها معتمدة من مدير المديرية شخصياً ومحفوظة بخاتم شعار الجمهورية إلى هيئة السلع التموينية وصورة منها إلى كل من الإدارة المركزية للتوزيع والإدارة المركزية للرقابة بالوزارة أسوة بما يتم حالياً بالنسبة لسلعتي السكر والزيت التمويني .

(المادة الثالثة)

تطبق أحكام القرار الوزاري رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ والقرارات المعدلة له وكذا الكتب والنشرات الدورية المتعلقة بتنفيذها في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها على السلع المدعمة الإضافية فيما لم يرد به نص في هذا القرار .

(المادة الرابعة)

ينشر في الواقع المصري ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

دكتور / حسن خضر